وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ديالى
كلية التربية الأساسية
قسم التاريخ

محاضرات في تاريخ العراق السياسي المعاصر ١٩١٤ – ١٩٦٨

أ.د. قحطان حميد كاظم العنبكي

المحاضرة السادسة عشرة

وزارة عبد المحسن السعدون الثالثة واقرار معاهدة عام ١٩٢٧

وجد جعفر العسكري رئيس الوزراء نفسه ،بعد توقيعه بالأحرف الأولى على المعاهدة الجديدة، وعودته من لندن في موقف صعب ، فقد استقال كل من وزير الداخلية رشيد عالي الكيلاني ووزير المالية ياسين الهاشمي . كما وجد البلاد في حالة من الغليان الشديد ، احتجاجاً على تلك المعاهدة التي لم تختلف في جوهرها عن سابقاتها، معاهدة ١٩٢٢ ، ومعاهدة ١٩٢٦ . فلا زالت بريطانيا تقيد العراق بقيود ثقيلة ،في سائر المجالات العسكرية والاقتصادية والمالية ، وتتدخل بشؤون العراق صغيرها وكبيرها .

وهكذا وجد رئيس الوزراء أن مواجهة مجلس النواب بهذه المعاهدة قد بات أمر صعب للغاية ، ولم يجد بد من تقديم استقالة وزارته إلى الملك فيصل ، في ٨ كانون الثاني ١٩٢٨، وقد تم قبول الاستقالة ، وكلف الملك عبد المحسن السعدون بتأليف وزارته الثالثة في ١٤ كانون الثاني ١٩٢٨ ، وجاءت الوزارة على الوجه التالي[١] :

١ . عبد المحسن السعدون رئيساً للوزراء ،ووزيراً للدفاع .

٢ . عبد العزيز القصاب وزيراً للداخلية .

٣ . يوسف غنيمة وزيراً للمالية .

---

(١). عبدالرزاق الحسني ،تاريخ الوزارات العراقية..،ج٢،ص ص،١٥٢-١٥٣.

٤ . حكمت سليمان وزيراً للعدل .

٥ . توفيق السويدي وزيراً للمعارف .

٦ . عبد المحسن شلاش وزيراً للأشغال والمواصلات .

٧ . سلمان البراك وزيراً للري والزراعة .

٨ . الشيخ أحمد الداؤد وزيراً للأوقاف .

كان في مقدمة المهام الملقاة على عاتق هذه الوزارة هو إقرار المعاهدة الجديدة في مجلس النواب، والشروع في مفاوضات لتعديل الاتفاقيتين، العسكرية والمالية وحيث أن الوزارة الجديدة لا تضمن الأكثرية في المجلس،ولوجود معارضة قوية من قبل العديد من النواب للمعاهدة المذكورة ، فقد طلب رئيس الوزراء من الملك فيصل إصدار الإرادة الملكية بحل المجلس، وإجراء انتخابات جديدة . وتم للسعدون ما أراد،وصدرت الإرادة الملكية بحل المجلس في ١٨ كانون الثاني ١٩٢٨[٢]،وقامت الحكومة بحملة تنقلات واسعة في الجهاز الإداري ، بين كبار الموظفين، قبل إجراء الانتخابات العامة ، لتأمين حصول الحكومة على الأكثرية اللازمة لإقرار المعاهدة[٣].

لكن أحداث خطيرة وقعت في العراق في أول عهد الوزارة ، فقد قبضت الحكومة على الشيخ ضاري الشعلان، الذي اتهم هو وأولاده بقتل الكولونيل لجمان، بعد قرار السلطات البريطانية بالقبض عليه، ومحاكمته أبان ثورة العشرين، واضطر الشيخ ضاري إلى الهرب ، لكنه وقع في قبضة الحكومة في ٣ تشرين الثاني ١٩٢٧ نتيجة وشاية، فأحيل إلى المحاكمة وهو في حالة صحية سيئة، وحكم عليه بالإعدام، ثم جرى تخفيض الحكم إلى السجن المؤبد، ولم يمضِ على سجن الشيخ ضاري سوى بضعة أيام في السجن، حتى فارق الحياة[٤] .

أدى موت الشيخ ضاري إلى هياج الجماهير الشعبية التي خرجت في مظاهرات صاخبة، اقتحمت المستشفى، وانتزعت جثة الفقيد ، وسارت به في مظاهرة عارمة وهي تندد

([٢]).محاضر جلسات مجلس النواب،اجتماعات عام ١٩٢٧-١٩٢٨،ص١٢٦.

([٣]).عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات العراقية..،ج٢،ص١٥٨.

([٤]).المصدر نفسه،ص ص،١٥٧-١٥٨.

بالحكومة، وبالاستعمار البريطاني ،وكان ذلك أول صدمة تلقتها حكومة عبدالمحسن السعدون[٥] .

وجاءت زيارة الصهيوني البريطاني المعروف(السير الفرد موند) إلى العراق في ٨ شباط ١٩٢٨ ، واستقباله من قبل المندوب السامي، وكبار الشخصيات اليهودية المتحمسة للحركة الصهيونية، فقد أثار مقدمه إلى العراق موجة من السخط العارم لدى أبناء الشعب ،الذين هب في مظاهرة صاخبة،منددين بالصهيونية، والاستعمار البريطاني،وبالحكومة،واستخدمت الحكومة القوة لتفريق المتظاهرين، فوقعت مصادمات عنيفة بين المتظاهرين وقوات الشرطة، أصيب خلال المصادمات العديد من المتظاهرين وأفراد الشرطة[٦].

لقد كانت المظاهرة من السعة بحيث ضمت أكثر من عشرين ألفاً، سارت نحو محطة الكرخ، حيث كان من المقرر أن يمر من هناك موكب الزائر الصهيوني، واضطرت الحكومة إلى تغير مسار الموكب نحو الكاظمية، فالاعظمية ،حيث نزل (الفرد موند) عند المندوب السامي البريطاني .وقامت الحكومة بحملة واسعة ضد العناصر الوطنية التي ساهمت في المظاهرة وأغلقت(نادي التضامن)الذي اتهمت الحكومة المشرفين عليه بالتحريض على التظاهر، وأصدرت أمراً بمنع التجمعات والتظاهرات بدون موافقة السلطة[٧].

كما قررت وزارة المعارف طرد عدد كبير من الطلاب والمدرسين، وأحالت قسم منهم إلى المحاكمة، وأعلن وزير المعارف توفيق السويدي أن الحكومة عازمة على منع التظاهرات حتى ولو تطلب الأمر إطلاق الرصاص على الطلاب المتظاهرين المخالفين للقرار[٨].

---

(٥).المصدر نفسه، ص،١٥٨.

(٦). المصدر نفسه،ص ص،١٥٨-١٥٩؛عبدالغني الملاح،تاريخ الحركة الديمقراطية..،ص ص،٨٠-٨٦.

(٧).عبد الغني الملاح،تاريخ الحركة الديمقراطية..،ص ص،٨٢-٨٥؛ شبكة البتول: على الموقع: http://www.anwar٥.net

(٨).الحكومة العراقية،مقررات مجلس الوزراء للأشهر كانون الثاني وشباط واذار ١٩٢٨،ص ص،٤٨-٥١؛ عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات العراقية..،ج٢،ص١٦١؛جريدة العراق،العدد(٢٣٧٣)في ١٠ شباط ١٩٢٨.

أما المندوب السامي فقد قدم احتجاجاً للملك على قيام التظاهرات المنددة بالصهيونية وببريطانيا ، لكن التظاهرات تجددت يوم ١٠ شباط ١٩٢٨، حيث انطلقت من جامع (الحيدرخانه) مظاهرة كبيرة تهتف بسقوط الصهيونية ،وبسقوط وعد(بلفور) وبالاستعمار البريطاني ، وجرى صدام عنيف مع رجال الشرطة التي استطاعت تفريق المظاهرة بعد جهد كبير، واعتقلت عدد من الخطباء ، وإحالتهم إلى المحاكمة[٩].

ولما كان مجلس النواب قد حُلّ، ولإصرار الحكومة على إعادة الأمن ، وقمع التظاهرات ، فقد لجأت إلى إصدار المراسيم العقابية ضد كل من يحاول التظاهر ونصت تلك المراسيم على جلد المتظاهرين، ووضعهم تحت مراقبة الشرطة، والطرد من المدارس والوظائف ، والأبعاد والنفي[١٠]، وغيرها من المراسيم المنافية لروح الدستور، وقد أثارت هذه المراسيم موجة احتجاجات عاتية من قبل الأحزاب السياسية والصحافة، ووصفتها بأنها مراسيم جائرة[١١].

كما أن وزير العدل حكمت سليمان استقال من منصبه احتجاجاً على حضور مستشار وزارة العدل البريطاني جلسة مجلس الوزراء، التي قرر خلالها المجلس إصدار تلك المراسيم ، ودور المستشار في إصدارها، ونتيجة لكل تلك الضغوط اضطرت الحكومة إلى إلغاء تلك المراسيم في ١٧ أيار ١٩٢٨[١٢].

وفي ٢٢ كانون الثاني ١٩٢٨ ، شرعت الحكومة في الاعداد للانتخابات الجديدة لمجلس النواب، وعبأت المعارضة قواها لخوضها، وبدأت الحكومة تمارس ضغوطها للتأثير على سير الانتخابات، للخروج بمجلس يؤيد سياستها، ويقر المعاهدة الجديدة مما أثار، موجة من الاحتجاجات لدى المعارضة التي أعلنت أن الحكومة تعين النواب في واقع الأمر، وتقوم بتهديد الأهالي للتصويت لمرشحيها، وتم انتخاب المجلس في ٩ أيار ١٩٢٨ بالشكل

---

(٩). عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات العراقية..،ج٢،ص١٥٩.

(١٠). الحكومة العراقية،مقررات مجلس الوزراء للأشهر كانون الثاني وشباط واذار ١٩٢٨،ص ص،٤٨-٥٥.

(١١). عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات العراقية..،ج٢،ص١٦٥.

(١٢). المصدر نفسه،ص١٦٣.

الذي أرادته الحكومة،مستخدمة كل وسائل التزوير والترهيب واحتج حزبا الاستقلال والوطني على نتائج الانتخاب ، في مذكرة رفعاها إلى رئيس الوزراء[١٣].

تم دعوة المجلس الجديد يوم ١٣ ايار لعقد اجتماع غير الاعتيادي في يوم ١٩ أيار ١٩٢٨، حيث ألقى الملك فيصل خطاب العرش، الذي حاول فيه تبرير حل المجلس، وإجراء انتخابات جديدة بالرجوع إلى رغبات الأمة !!، في بعض الأمور الخطيرة !!، وكان الملك يقصد بذلك إقرار المعاهدة الجديدة والتفاوض على تعديل الاتفاقيتين العسكرية والمالية[١٤].

ولما رأت بعض الشخصيات الوطنية ما تنوي الحكومة الأقدام عليه قررت تجميع صفوفها، واستئناف العمل السياسي المعارض الذي يقف ضد تلك المعاهدة ، فكان قرار استئناف الحزب الوطني بقيادة جعفر ابو التمن نشاطه السياسي في ٣٠ حزيران ١٩٢٨ بعد أن الغي مؤقتاً من قبل المندوب السامي البريطاني في ٢٦ اب ١٩٢٢، وضمت قيادة الحزب كل من محمد مهدي البصير، وعلي محمود الشيخ علي،وأحمد عزت الأعظمي،وعبد الغفور البدري، ومولود مخلص، وبهجت زينل ومحمود رامز[١٥].

قررت حكومة عبدالمحسن السعدون بدء المفاوضات مع بريطانيا في ١١ تشرين الأول ١٩٢٨ حول تعديل الاتفاقيتين العسكرية والمالية ، وفوضت وزراء الدفاع والمالية والمعارف للتفاوض مع الجانب البريطاني، فيما فوضت بريطانيا من جانبها المندوب السامي ومارشال الجو(أدور ولنكتون)Edwar Wellington ، والسكرتير المالي لدار الاعتماد. وقد تقدم الوفد البريطاني بمسودة اتفاقيتين جديدتين لكي تحلان محل الاتفاقيتين الملحقتين بمعاهدة ١٩٢٢. لكن الوفد العراقي المفاوض وجد أن هاتين المسودتين لا تختلفان في جوهرهما عن سابقتيهما، ولذلك اعترض عليهما، وقدم من جانبه مسودتان جديدتان تضمنتا المطالب التي تحقق طموحات العراق في التحرر من التبعية البريطانية عسكريا ومالياً. فقد تضمنت مسودة الاتفاقية العسكرية الطلب بأن يكون من مسؤولية الجيش العراقي الحفاظ على أمنه الداخلي والخارجي، مع تحديد عدد الضباط البريطانيين في الجيش ، وأن يعهد بإدارة الأحكام العرفية إلى ضابط عراقي بدلاً من البريطاني. أما مسودة الاتفاقية المالية فقد تضمنت طلب العراق

---

(١٣). المصدر نفسه،ص ص،١٧٦-١٧٧.

(١٤). محاضر جلسات مجلس النواب،الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٢٨،ص ص،٢-٣.

(١٥). عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات العراقية..،ج٢،ص١٨٢.

تملك السكك الحديدية التي كانت تحت السيطرة البريطانية، وعدم تحمل الجانب العراقي نفقات المندوبية البريطانية[١٦].

أثارت المسودتين المقدمتين من الجانب العراقي غضب المندوب السامي البريطاني وأعلن على الفور رفض قبولهما، مما تسبب في وقوع أزمة بين الحكومة العراقية والمندوب السامي، وسارعت الحكومة إلى إرسال مذكرة للمندوب السامي، في ٢٧ كانون الأول ، أوضحت له فيها وجهة نظرها في المفاوضات الجارية ، وضمنتها المطالب التالية[١٧] :

١. ضرورة تولي الجيش العراقي مسؤولية الدفاع عن الوطن .

٢ . انتخاب قائد القوات المشتركة في الحركات(بريطاني) من قبل الملك فيصل.

٣ . إدارة الأحكام العرفية من قبل ضابط عراقي .

٤ . رفض سلطة قائد القوة الجوية البريطاني على الجيش العراقي .

٥ . تقليص عدد الضباط البريطانيين في الجيش العراقي .

٦ . رفض الفقرة الخاصة بالدفاع البحري عن العراق .

أما ما يخص الاتفاقية المالية فإن الحكومة ترى ما يلي[١٨] :

١. أن العراق هو المسؤول عن مالية قواته البرية والجوية ، وإن ما تقدمه الحكومة البريطانية من مساعدة ، يذهب إلى رواتب العدد الكبير من الضباط البريطانيين الذين لا ضرورة لبقائهم .

٢ . إن إمكانية الحكومة العراقية لا تسمح بدفع نفقات دار المندوبية البريطانية .

٣ . يجب تعديل اتفاقية الرسوم الكمركية بما يتفق ومصالح العراق .

٤. ضرورة تملك العراق للسكك الحديدية ،والحكومة العراقية على استعداد لدفع تعويض للحكومة البريطانية .

([١٦]).المصدر نفسه،ص ص،٢١٥-٢٢٢؛لطفي جعفر فرج عبدالله،المصدر السابق،ص ص،٢٨٢-٢٨٥.

([١٧]). عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات العراقية..،ج٢،ص ص،٢١٧-٢٢١؛عبدالرزاق الحسني،العراق في ظل المعاهدات..،ص ص، ١٩٠-١٩٢.

([١٨]).فاروق صالح العمر،المعاهدات العراقية البريطانية..،ص ص،٢١٨-٢٢٨؛ لطفي جعفر فرج عبدالله، المصدر السابق، ص ص،٢٧٨-٢٨٢.

٥ . تحديد فترة زمنية لنفاذ الاتفاقية المالية .

وفي الختام أبلغت الحكومة، المندوب السامي، في مذكرتها بأنها سوف لا تقدم المعاهدة الجديدة إلى مجلس الأمة قبل تعديل الاتفاقيتين المذكورتين .أما المندوب السامي وبعد اطلاعه على مذكرة الحكومة العراقية فقد سارع إلى الرد بعنف على ما جاء في مذكرة الحكومة، ولاسيّماً فيما أعلنته حول عدم تقديم المعاهدة الجديدة إلى مجلس النواب ، قبل تعديل الاتفاقيتين ، العسكرية والمالية ودعا المندوب السامي الحكومة العراقية إلى أن تعلن أن أحكام الاتفاقيتين نافذة ، طالما لم يتوصل الجانبان لاتفاقيات جديدة[١٩].

سارع السعدون،بعد تلقي مذكرة المندوب السامي إلى عقد جلسة لمجلس الوزراء ودعا قادة المعارضة كل من رشيد عالي الكيلاني،وجعفر أبو التمن وياسين الهاشمي لحضور الجلسة، وأطلعهم على مذكرة المندوب السامي وطلب مشورتهم فيما يمكن عمله، وقد أشاروا عليه بالاستقالة، مؤكدين له أن لا أحد سيقدم على تشكيل وزارة جديدة[٢٠].

وبعد هذا اللقاء جمع السعدون قادة حزبه(حزب التقدم) وعرض عليهم الأمر وقد اتخذ قادة الحزب قراراً بدعم موقف السعدون، وبناء عليه سارع السعدون إلى إرسال مذكرة جوابية إلى المندوب السامي في ١٩ كانون الثاني ١٩٢٩، أعلن فيها أن الشعب العراقي، ومجلس الامة، لا يرضيان بأقل من تحقيق المطالب التي تقدمت بها وزارته،وأن الحكومة غير مستعدة لتعلن الاتفاق على استمرار سريان مفعول الاتفاقيتين، العسكرية والمالية السابقتين إلى أجل غير مسمى، وأن إقدام الحكومة على خطوة كهذه معناه الرجوع إلى الوراء، و((**أن هذا مخل بكرامة الوزارة ، ومدعاة إلى القول بحقها أقوال شتى ، بناءً على هذه الاعتبارات ،يظهر انه ليس أمام الوزارة سوى طريق واحد للتخلص من الورطة التي هي فيها ،وهو تقديم استقالتها ..، وعليه عزمت على ان ارفع استقالتي الى جلالة الملك، بداعي ان حالتي الصحية لا تسمح لي بالاستمرار على ادارة امور الحكومة بعد الآن. لا انوي ان**

([١٩]). فاروق صالح العمر،المعاهدات العراقية البريطانية..،ص ص،٢٢٣-٢٢٥.

([٢٠]). لطفي جعفر فرج عبدالله، المصدر السابق، ص،٣٠٦.

ادلي الى مجلس الامة بأية بيانات عن المفاوضات ،لأنني اخشى ان يتخذ المذكور قراراً قد يكون مخالفاً لخطة الوزارة المقبلة..))[٢١].

سارع المندوب السامي إلى إبلاغ وزير المستعمرات البريطاني برقياً في ١٩ كانون الثاني ١٩٢٩ عن الموقف المتأزم ، وعن عزم حكومة عبدالمحسن السعدون على الاستقالة . وحالما قرأ الوزير البريطاني الرسالة، كتب إلى السعدون مذكرة مستعجلة رجاه فيها الاستمرار في الحكم ، رغم فشل الطرفين في التوصل إلى اتفاق بشأن الاتفاقيتين، العسكرية والمالية ، واعداً إياه بمعاضدة بريطانيا لدخول العراق إلى عصبة الأمم، وإمكانية تحقيق بعض المطالب التي تقدمت بها حكومته[٢٢] .

إلا أن السعدون رد على مذكرة وزير المستعمرات البريطاني بمذكرة أرسلها له في ١٩ كانون الثاني ١٩٢٩، معرباً له عن رفضه الاستمرار في تحمل المسؤولية. وقدم السعدون استقالة حكومته إلى الملك في ٢٠ كانون الثاني١٩٢٩، واضطر الملك إلى قبول الاستقالة على مضض، طالباً منه تسيير أمور الحكم حتى تؤلف وزارة جديدة[٢٣].

لم يتمكن الملك فيصل من تشكيل وزارة جديدة لمدة ثلاثة أشهر من تاريخ استقالة وزارة السعدون، بسبب الموقف البريطاني المتعنت من تعديل الاتفاقيتين، العسكرية والمالية ، ولما وجد المعتمد السامي أن الأمر قد طال، ولتخوفه من خطورة الأزمة أسرع إلى مقابلة الملك فيصل طالباً منه الإسراع بتأليف الوزارة بأسرع ما يمكن ، وقد رد عليه الملك انه لا يستطيع تكليف أحد بتأليف الوزارة طالما بقي الموقف البريطاني على حاله[٢٤]. سارع السعدون إلى دعم موقف الملك، وإحراج المندوب السامي، فبعث إلى الملك برسالة ابلغه فيها بأنه لا يستطيع الاستمرار في تسيير دفة الحكم أكثر من هذه المدة،وطلب التخلي والانسحاب راجياً الملك أن يكلف أحداً بتشكيل الوزارة[٢٥].

([٢١]). عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات العراقية..،ج٢،ص ص،٢٢٦-٢٢٧.

([٢٢]).المصدر نفسه،ص٢٢٧.

([٢٣]).المصدر نفسه،ص ص،٢٢٨-٢٣١.

([٢٤]).المصدر نفسه،ص ص،٢٣١-٢٣٦؛لطفي جعفر فرج عبدالله،المصدر السابق،ص ص،٣٠٥-٣٠٨.

([٢٥]). لطفي جعفر فرج عبدالله،المصدر السابق،ص ص،٣٠٦-٣٠٨.

وفي تلك الأيام أنتقل الحكم في بريطانيا من حزب المحافظين إلى حزب العمال وقررت الحكومة العمالية الجديدة نقل المندوب السامي(هنري دوبس)على أثر المشادة الكلامية التي حصلت بينه وبين الملك فيصل، وبذلك انتهت خدماته في العراق، وغادر بغداد في ١ شباط ١٩٢٩،وقررت الحكومة البريطانية تعيين السير جلبرت كلايتونGilbert Clayton خلفاً له ، وقد وصل بغداد في ٢ آذار ١٩٢٩[٢٦].

تأمل الشعب العراقي أن يحصل تغير في السياسة البريطانية تجاه العراق ، بعد انتقال الحكم إلى حزب العمال،وتغير المندوب السامي،فقد وعد المندوب السامي الجديد، في خطابه الموجه إلى الملك فيصل، أن يعمل على تحقيق ما يصبو إليه العراق !!، ودعاه إلى المحافظة على الثقة والاعتماد المتبادلين. كما سارع المندوب السامي الجديد إلى لقاء رئيس الوزراء المستقيل عبد المحسن السعدون راجياً إياه العدول عن الاستقالة ، والاستمرار في الحكم. لكن السعدون أبلغه أنه لا يستطيع الاستمرار في الحكم طالما أصرت بريطانيا على عدم الاستجابة لمطالب العراق الوطنية المشروعة . وعلى اثر تلك المقابلة سارع المندوب السامي إلى إعلام الحكومة البريطانية بالموقف ووجدت الحكومة البريطانية أن بقاء التوتر بينها وبين الشعب العراقي ليس في صالح بريطانيا، وأن استمرار التوتر ينذر بأخطار كبيرة فكتبت إلى مندوبها السامي، تعلمه أن الوزارة عازمة على إدخال العراق في عصبة الأمم ، شرط أن تضمن المصالح البريطانية،من خلال تعهدات ترتبط بها حكومة العراق مع بريطانيا،وأنها مستعدة للنظر في مطالب العراق، فيما يخص الاتفاقيتين، العسكرية والمالية، وسارع المندوب السامي إلى إبلاغ الملك فيصل بمضمون رسالة وزير المستعمرات البريطانية، في ٢١ نيسان ١٩٢٩[٢٧].

([٢٦]). المصدر نفسه ،ص٣٠٨.

([٢٧]). المصدر نفسه،ص ص،٣١٠-٣١٥.